

نظرة على بيان ميزانية 2026

يُتوقع تقلص العجز المالي في عام 2026

- من المقدر أن تبلغ النفقات في عام 2026 نحو 1,313 مليار ريال.
- يُقدر أن تصل الإيرادات إلى 1,147 مليار ريال في عام 2026.
- ويُقدر أن يبلغ العجز نحو 165 مليار ريال (ما يعادل 3.3% من الناتج المحلي الإجمالي).
- كما يُقدر نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي عند 32.7% في عام 2026، وهو مستوى منخفض نسبياً مقارنة بالدول النظيرة ودول مجموعة العشرين.

تقديرات عام 2025

- **النفقات:** تُقدر النفقات عند 1,336 مليار ريال، أعلى من المعتمد في ميزانية 2025 البالغ 1,285 مليار ريال (+4%).
- **الإيرادات:** من المتوقع أن تصل الإيرادات إلى 1,091 مليار ريال، أدنى من المعتمد في ميزانية 2025 البالغ 1,184 مليار ريال (-7.8%)، ويعكس ذلك انخفاض أسعار النفط. ويُقدر مساهمة الإيرادات غير النفطية بنحو 45% من إجمالي الإيرادات.
- **العجز والدين العام:** اتسع العجز ليصل إلى 245 مليار ريال (5.3% من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة بعجز مقدّر في الميزانية يبلغ 101 مليار ريال (2.3% من الناتج المحلي). ويُقدر الدين العام بنحو 1,457 مليار ريال (31.7% من الناتج المحلي) بنهاية العام.

ميزانية عام 2026

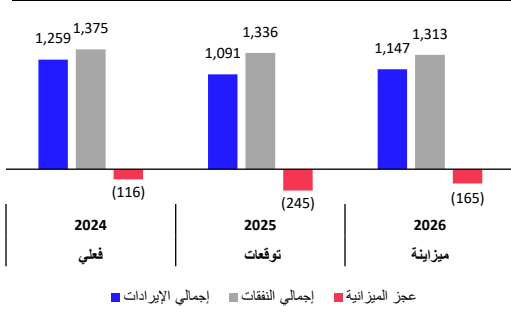
- **النفقات:** تتوقع الميزانية أن تبلغ النفقات الإجمالية للعام 2026 نحو 1,313 مليار ريال، بما يعكس استمرار التزام الحكومة باتباع سياسة الإنفاق المعاكسة للدورة الاقتصادية. ومن المتوقع أن ينخفض الإنفاق التشغيلي نتيجة تحسين كفاءة التشغيل، في حين يُتوقع تراجع طفيف في الإنفاق الرأسمالي خلال 2026، نظراً لاستمرار نمو الإنفاق الرأسمالي خارج الميزانية (مثل إنفاق صندوق الاستثمارات العامة). وتشير التقديرات متوسطة المدى إلى ارتفاع النفقات لتصل إلى 1,350 مليار ريال في 2027 و1,419 مليار ريال في 2028.
- **الإيرادات:** تُقدر الإيرادات الإجمالية بنحو 1,147 مليار ريال، بارتفاع 5.1% على أساس سنوي مقارنة بتوقعات 2025 البالغة 1,091 مليار ريال، وذلك بدعم من تحسين الإيرادات النفطية (نتيجة ارتفاع الإنتاج) واستمرار نمو الإيرادات غير النفطية مدفوعة بتوسع النشاط الاقتصادي غير النفطي. وتشير التوقعات إلى استمرار نمو الإيرادات على المدى المتوسط لتصل إلى 1,230 مليار ريال في 2027 و1,294 مليار ريال في 2028.

- **العجز:** يُقدر العجز في ميزانية 2026 بنحو 165 مليار ريال (3.3% من الناتج المحلي)، وهو تحسن ملحوظ مقارنة بتقديرات 2025. ومن المتوقع أن يتراجع العجز إلى 2.3% في 2027 و2.2% في 2028.

- **الدين العام:** من المتوقع ارتفاع الدين العام ليصل إلى 1,622 مليار ريال في 2026 (32.7% من الناتج المحلي)، بما يتماشى مع الاحتياجات التمويلية المعتمدة وخطط الاقتراض متوسطة المدى. وستواصل المملكة الاعتماد على مزيج متوازن من أدوات الدين المحلية والخارجية إلى جانب التوسع في أدوات التمويل البديلة. ورغم ارتفاع الدين الاسمي، تظل نسبة الدين إلى الناتج المحلي عند مستوى منخفض نسبياً مقارنة بالدول النظيرة ومتوسط دول مجموعة العشرين.

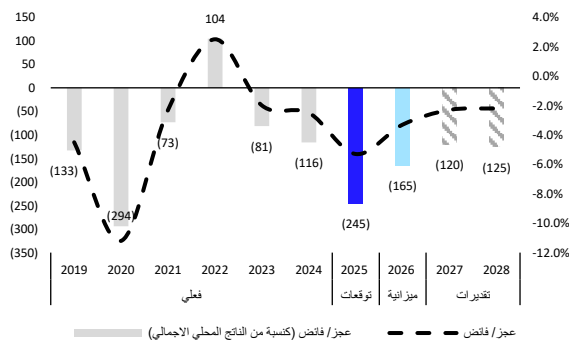
- **القطاعات ذات الأولوية في ميزانية 2026:** حددت الميزانية مجموعة من القطاعات ذات الأولوية للعام 2026، وتشمل: السياحة، الصناعة، المياه والكهرباء، النقل والخدمات اللوجستية، التقنية والذكاء الاصطناعي.

توقعات الميزانية (مليار ريال)



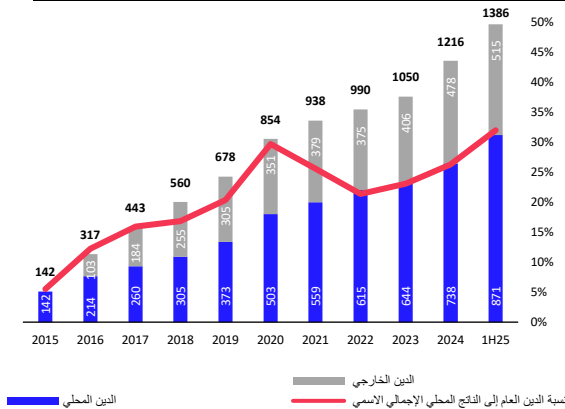
المصدر: الراجحي المالية، وزارة المالية.

عجز / فائض الميزانية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (مليار ريال)



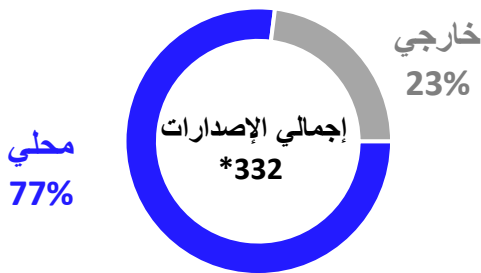
المصدر: الراجحي المالية، وزارة المالية.

إجمالي المديونية الحكومية المباشرة القائمة (مليار ريال)



المصدر: الراجحي المالية، وزارة المالية.

حركة الاقتراض حتى الربع الثالث 2025 (مليار ريال)



المصدر: الراجحي المالية، وزارة المالية.

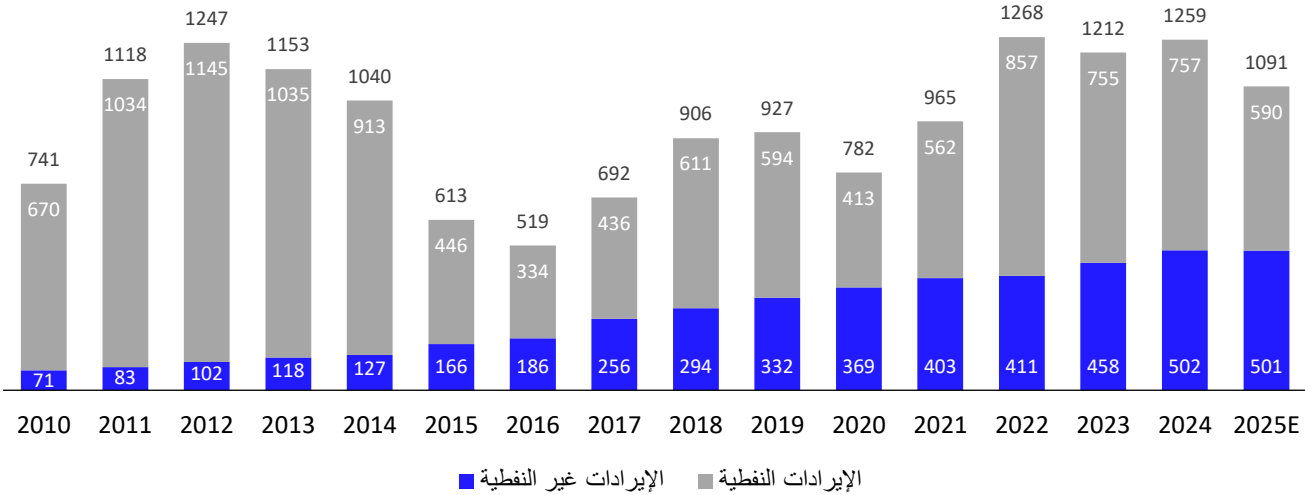
* تشمل عملية شراء مبرك لجزء من استحقاقات الدين القائمة لعام 2025 م والأعوام القادمة بقيمة إجمالية تجاوزت 60 مليار ريال وإصدار صكوك جديدة مقبلها.

الشكل 1 تقديرات أبرز المؤشرات الاقتصادية على المدى المتوسط (مليار ريال)

| تقديرات | | ميزانية | توقعات | ميزانية | فعلي | المؤشرات الاقتصادية |
|---------|-------|---------|--------|---------|-------|--------------------------------|
| 2028 | 2027 | 2026 | 2025 | 2025 | 2024 | |
| 1,294 | 1,230 | 1,147 | 1,091 | 1,184 | 1,259 | إجمالي الإيرادات |
| 1,419 | 1,350 | 1,313 | 1,336 | 1,285 | 1,375 | إجمالي النفقات |
| (125) | (120) | (165) | (245) | (101) | (116) | عجز الميزانية |
| -2.2% | -2.3% | -3.3% | -5.3% | -2.3% | -2.5% | نسبة من الناتج المحلي الإجمالي |
| 1,867 | 1,742 | 1,622 | 1,457 | 1,300 | 1,216 | الدين العام |
| 33.1% | 33.1% | 32.7% | 31.7% | 29.9% | 25.9% | نسبة من الناتج المحلي الإجمالي |

المصدر: الراجحي المالية، وزارة المالية

الشكل 2 الإيرادات النفطية والإيرادات غير النفطية (مليار ريال)



المصدر: الراجحي المالية، وزارة المالية

الشكل 3 الإنفاق على مستوى القطاعات (مليار ريال)

| القطاع | ميزانية 2025 | توقعات 2025 | ميزانية 2026 | التغير السنوي (ميزانية 2026 – توقعات 2025) |
|---------------------------|--------------|-------------|--------------|--|
| الإدارة العامة | 44 | 50 | 57 | 13.2% |
| العسكري | 272 | 239 | 240 | 0.3% |
| الأمن والمناطق الإدارية | 121 | 123 | 120 | -2.1% |
| الخدمات البلدية | 65 | 91 | 72 | -21.2% |
| التعليم | 201 | 199 | 202 | 1.5% |
| الصحة والتنمية الاجتماعية | 260 | 269 | 259 | -3.5% |
| الموارد الاقتصادية | 87 | 90 | 92 | 1.7% |
| التجهيزات الأساسية والنقل | 42 | 41 | 35 | -14.9% |
| البنود العامة | 192 | 234 | 236 | 1.0% |
| المجموع | 1,285 | 1,336 | 1,313 | -1.8% |

المصدر: الراجحي المالية، وزارة المالية

الشكل 4 تطورات أداء المالية العامة (مليار ر.س.)

| ميزانية 2026 | توقعات 2025 | ميزانية 2025 | تقديرات ميزانية 2026 م |
|-----------------|----------------|-----------------|--|
| الإيرادات | | | |
| 1,147 | 1,091 | 1,184 | إجمالي الإيرادات |
| 412 | 393 | 380 | الضرائب |
| 33 | 32 | 31 | الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية |
| 314 | 297 | 290 | الضرائب على السلع والخدمات |
| 28 | 27 | 23 | الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية |
| 39 | 37 | 36 | ضرائب أخرى |
| 735 | 698 | 804 | الإيرادات الأخرى |
| النفقات | | | |
| 1,313 | 1,336 | 1,285 | إجمالي النفقات |
| 1,151 | 1,165 | 1,101 | المصروفات (النفقات التشغيلية) |
| 584 | 571 | 561 | تعويضات العاملين |
| 247 | 275 | 265 | نفقات تمويل |
| 64 | 53 | 59 | نفقات تمويل |
| 30 | 34 | 31 | الإعانات |
| 5 | 5 | 2 | المنح |
| 99 | 97 | 98 | المنافع الاجتماعية |
| 121 | 129 | 86 | مصروفات أخرى |
| 162 | 172 | 184 | الأصول غير المالية (النفقات الرأسمالية) |
| عجز الميزانية | | | |
| -165 | -245 | -101 | عجز الميزانية |
| -3.3% | -5.3% | 2.3% | نسبة من الناتج المحلي الإجمالي |
| الدين والأصول | | | |
| 1,622 | 1,457 | 1,300 | الدين العام |
| 32.7% | 31.7% | 29.9% | نسبة من الناتج المحلي الإجمالي |
| 390 | 390 | 390 | الاحتياطيات الحكومية لدى البنك المركزي السعودي |

المصدر: الراجحي المالية، وزارة المالية

الشكل 5 توقعات معدلات نمو الاقتصاد العالمي والتضخم (نسب نمو %)

| ميزانية 2026 | توقعات 2025 | فعلي 2024 | العام |
|-----------------|----------------|--------------|--|
| 3.1% | 3.2% | 3.3% | الاقتصاد العالمي |
| 1.6% | 1.6% | 1.8% | اقتصادات الدول المتقدمة |
| 2.1% | 2.0% | 2.8% | الولايات المتحدة الأمريكية |
| 1.1% | 1.2% | 0.9% | منطقة اليورو |
| 0.6% | 1.1% | 0.1% | اليابان |
| 4.0% | 4.2% | 4.3% | اقتصادات الأسواق الصاعدة والنامية |
| 4.2% | 4.8% | 5.0% | الصين |
| 6.2% | 6.6% | 6.5% | الهند |
| 4.0% | 4.0% | 2.0% | المملكة العربية السعودية |
| التضخم | | | |
| 3.7% | 4.2% | 5.8% | التضخم العالمي |
| 2.2% | 2.5% | 2.6% | التضخم في اقتصادات الدول المتقدمة |
| 4.7% | 5.3% | 7.9% | التضخم في الأسواق الصاعدة والدول النامية |

المصدر: الراجحي المالية، وزارة المالية



إفصاحات مهمة للأشخاص الأمريكيين

تم إعداد هذا التقرير البحثي من قبل الراجحي المالية (الراجحي)، وهي شركة مرخصة لممارسة أنشطة الأوراق المالية في المملكة العربية السعودية. والراجحي ليست وسيطًا ماليًا مسجلًا في الولايات المتحدة، وبالتالي، فهي غير خاضعة للقواعد الأمريكية المتعلقة بإعداد التقارير البحثية واستقلالية محلي الأبحاث. يتم توفير هذا التقرير البحثي للتوزيع على “المستثمرين المؤسسيين الأمريكيين الكبار” بالاعتماد على الإعفاء من التسجيل المنصوص عليه في القاعدة 15-a-6 من قانون البورصة الأمريكي لعام 1934، بصيغته المعدلة (“قانون البورصة”).

تحت أي ظرف من الظروف، لا ينبغي لأي متلقي لهذا التقرير البحثي أن يقوم بأي صفقة لشراء أو بيع الأوراق المالية أو الأدوات المالية ذات الصلة من خلال الراجحي.

إن المحلل الذي يظهر اسمه في هذا التقرير البحثي ليس مسجلًا أو مؤهلًا كمحلل بحثي لدى هيئة تنظيم الصناعة المالية (“FINRA”)، وبالتالي، لا يجوز أن يخضع للقيود المعمول بها بموجب قواعد FINRA بشأن الاتصالات مع الشركة محل الدراسة، والظهور العام، وتداول الأوراق المالية التي يحتفظ بها حساب محلل الأبحاث.

إفصاحات إضافية

يتم توزيع هذا التقرير البحثي فقط في ظل الظروف التي يسمح بها القانون المعمول به. لا يأخذ هذا التقرير البحثي في الاعتبار الأهداف الاستثمارية الخاصة، أو الوضع المالي، أو الاحتياجات الخاصة لأي متلقي معين، حتى لو تم إرساله إلى متلقي واحد فقط. ولا يضمن هذا التقرير البحثي أن يكون بيانًا كاملاً أو ملخصاً لأي أوراق مالية أو أسواق أو تقارير أو تطورات مشار إليها في هذا التقرير البحثي. ولا تتحمل الراجحي أو أي من مديريها أو مسؤوليها أو موظفيها أو وكلائها أي مسؤولية، مهما كان سببها، عن أي خطأ أو عدم دقة أو عدم اكتمال في الحقائق أو الرأي في هذا التقرير البحثي أو عدم العناية في إعداد أو نشر هذا التقرير البحثي، أو أي خسائر أو أضرار قد تنشأ من استخدام هذا التقرير البحثي.

قد تعتمد الراجحي على حواجز المعلومات، مثل “الجدران الصينية”، للتحكم في تدفق المعلومات داخل المجالات أو الوحدات أو الأقسام أو المجموعات أو الشركات التابعة للراجحي.

وقد ينطوي الاستثمار في أي أوراق مالية غير أمريكية أو أدوات مالية ذات صلة (بما في ذلك ADRs) التي تمت مناقشتها في هذا التقرير البحثي على مخاطر معينة. وربما لا تكون الأوراق المالية لمصدري هذه الأوراق غير الأمريكيين مسجلة لدى هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية أو خاضعة للوائحها. وقد تكون المعلومات عن هذه الأوراق المالية غير الأمريكية أو الأدوات المالية ذات الصلة محدودة. ولا يجوز أن تخضع الشركات الأجنبية لمعايير التدقيق والإبلاغ والمتطلبات التنظيمية المماثلة لتلك المعمول بها في الولايات المتحدة.

وتخضع قيمة أي استثمار أو دخل من أي أوراق مالية أو أدوات مالية ذات صلة تمت مناقشتها في هذا التقرير البحثي والمقومة بعملة غير الدولار الأمريكي، لتقلبات أسعار الصرف التي قد يكون لها تأثير إيجابي أو سلبي على قيمة أو دخل هذه الأوراق المالية أو الأدوات المالية ذات الصلة.

إن الأداء السابق ليس بالضرورة دليلاً على الأداء المستقبلي، ولا تقدم الراجحي أي تعهد أو ضمان، صريحاً أو ضمنياً، فيما يتعلق بالأداء المستقبلي. وربما يتقلب الدخل من الاستثمارات. وقد تنخفض أو ترتفع أسعار أو قيمة الاستثمارات التي يتعلق بها هذا التقرير البحثي، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، ضد مصلحة المستثمرين. وقد تصبح أي توصية أو رأي وارد في هذا التقرير البحثي قديمة نتيجة للتغيرات في البيئة التي يعمل فيها مصدر الأوراق المالية قيد التحليل، بالإضافة إلى التغيرات في التقديرات والتوقعات والافتراضات ومنهجية التقييم المستخدمة هنا.

لا يجوز نسخ أو إعادة توجيه أو تكرار أي جزء من محتوى هذا التقرير البحثي بأي شكل أو بأي وسيلة دون الحصول على موافقة مسبقة من الراجحي، ولا تتحمل الراجحي أي مسؤولية على الإطلاق عن تصرفات الأطراف الثالثة في هذا الصدد.

تم إعداد هذه الوثيقة البحثية من قبل شركة الراجحي المالية (“الراجحي المالية”) في الرياض، المملكة العربية السعودية. وتم إعدادها للاستخدام العام لعملاء الراجحي المالية ولا يجوز إعادة توزيعها أو إعادة إرسالها أو الكشف عنها، كلياً أو جزئياً، أو بأي شكل أو طريقة، دون الحصول على موافقة كتابية صريحة من الراجحي المالية. وبشكل استلام ومراجعة هذه الوثيقة البحثية موافقتك على عدم إعادة توزيع أو إعادة إرسال أو الكشف للآخرين عن المحتويات أو الآراء أو الاستنتاجات أو المعلومات الواردة في هذه الوثيقة قبل الكشف العلني عن هذه المعلومات من قبل الراجحي المالية. وقد تم الحصول على المعلومات الواردة من مصادر عامة مختلفة يُعتقد أنها موثوقة ولكننا لا نضمن دقتها. ولا تقدم الراجحي المالية أي تعهدات أو ضمانات (صرحة أو ضمنية) فيما يتعلق بالبيانات والمعلومات المقدمة ولا تتعهد الراجحي المالية بأن محتوى المعلومات في هذه الوثيقة كامل أو خالٍ من أي خطأ أو غير مضلل أو مناسب لأي غرض معين. وتوفر هذه الوثيقة البحثية معلومات عامة فقط. ولا تشكل المعلومات ولا أي رأي معبر عنه في هذه الوثيقة، عرضاً أو دعوة لتقديم عرض لشراء أو بيع أي أوراق مالية أو منتجات استثمارية أخرى تتعلق بهذه الأوراق المالية أو الاستثمارات. وليس المقصود من هذه الوثيقة تقديم مشورة استثمارية شخصية ولا تأخذ في الاعتبار الأهداف الاستثمارية الخاصة أو الوضع المالي أو الاحتياجات الخاصة لأي شخص معين قد يتلقى هذه الوثيقة.

ويجب على المستثمرين طلب المشورة المالية أو القانونية أو الضريبية فيما يتعلق بملامحة الاستثمار في أي أوراق مالية أو استثمار آخر أو استراتيجيات استثمار تمت مناقشتها أو التوصية بها في هذه الوثيقة ويجب أن يفهموا أن البيانات المتعلقة بالتوقعات المستقبلية قد لا تتحقق. ويجب على المستثمرين ملاحظة أن الدخل من هذه الأوراق المالية أو الاستثمارات الأخرى، إن وجد، قد يتقلب وأن سعر أو قيمة هذه الأوراق المالية والاستثمارات قد يرتفع أو ينخفض. يمكن أن تؤدي تقلبات أسعار الصرف إلى آثار سلبية على قيمة أو سعر أو دخل بعض الاستثمارات. ووفقاً لذلك، قد يسترد المستثمرون أقل من المبلغ المستثمر أصلاً. وربما يكون للراجحي المالية أو مسؤوليها أو واحد أو أكثر من الشركات التابعة لها (بما في ذلك محلي الأبحاث) مصلحة مالية في الأوراق المالية للمصدر (المصدرين) أو الاستثمارات ذات الصلة، بما في ذلك المراكز المغطاة أو المكشوفة في الأوراق المالية أو الضمانات أو العقود الآجلة أو الخيارات أو المشتقات أو الأدوات المالية الأخرى. وقد تقوم الراجحي المالية أو الشركات التابعة لها من وقت لآخر بأداء خدمات مصرفية استثمارية أو خدمات أخرى لأي شركة مذكورة في هذه الوثيقة البحثية أو السعي لطلب أعمال مصرفية استثمارية أو أعمال أخرى منها. ولا تتحمل الراجحي المالية وكذلك الشركات التابعة لها وموظفيها، المسؤولية عن أي خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو تبعية قد ينشأ، بشكل مباشر أو غير مباشر، من أي استخدام للمعلومات الواردة في هذه الوثيقة البحثية.

تخضع هذه الوثيقة البحثية وأي توصيات وإرادة فيها للتغيير دون إشعار مسبق. ولا تتحمل الراجحي المالية أي مسؤولية لتحديث المعلومات في هذه الوثيقة البحثية. ولا يجوز تغيير أو تكرار أو إرسال أو توزيع هذه الوثيقة البحثية بالكامل أو أي جزء منها بأي شكل أو بأي وسيلة. إن هذه الوثيقة البحثية ليست موجهة إلى أو مخصصة للتوزيع أو الاستخدام من قبل أي شخص أو كيان هو مواطن أو مقيم في أو يقع في أي محلية أو ولاية أو بلد أو اختصاص قضائي آخر حيث يكون هذا التوزيع أو النشر أو التوفر أو الاستخدام مخالفاً للقانون أو الذي من شأنه أن يخضع الراجحي المالية أو أي من الشركات التابعة لها لأي متطلبات تسجيل أو ترخيص داخل هذا الاختصاص.

الإخلاء من المسؤولية والإفصاح عن معلومات إضافية لأغراض أبحاث الأسهم

الإخلاء من المسؤولية

أعدت وثيقة البحث هذه من قبل شركة الراجحي المالية "الراجحي المالية"، الرياض، المملكة العربية السعودية للاستخدام العام من عملاء شركة الراجحي المالية ولا يجوز إعادة توزيعها أو إعادة إرسالها أو الإفصاح عنها، كليا أو جزئيا، أو بأي شكل أو طريقة، دون موافقة كتابية صريحة من شركة الراجحي المالية. إن استلام هذه الوثيقة والإطلاع عليها يعتبر بمثابة موافقة من جانبكم على عدم إعادة توزيع أو إعادة إرسال أو الإفصاح للآخرين عما تتضمنه من محتويات وآراء واستنتاجات أو معلومات قبل نشر تلك المعلومات للعموم من جانب شركة الراجحي المالية. وقد تم الحصول على المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من مصادر عامة مختلفة يعتقد أنها معلومات موثوقة لكننا لا نضمن دقتها. وشركة الراجحي المالية لا تقدم أية إقرارات أو ضمانات (صريحة أو ضمنية) بشأن البيانات والمعلومات المقدمة كما أنها لا تقر بأن المعلومات التي تتضمنها هذه الوثيقة هي معلومات كاملة أو خالية من أي خطأ أو غير مضللة أو أنها تصلح لأي غرض محدد. فوثيقة البحث هذه إنما تقدم معلومات عامة فقط. كما أنه لا المعلومات ولا أي رأي وارد في هذه الوثيقة يشكل عرضا أو دعوة لتقديم عرض لشراء أو بيع أي أوراق مالية أو غيرها من المنتجات الاستثمارية ذات الصلة بتلك الأوراق المالية أو الاستثمارات. وليس الغرض من هذه الوثيقة تقديم مشورة شخصية في مجال الاستثمار كما أنها لا تأخذ في الاعتبار الأهداف الاستثمارية أو الوضع المالي أو الاحتياجات المحددة لأي شخص معين قد يستلم هذه الوثيقة.

وينبغي للمستثمرين السعي للحصول على المشورة المالية أو القانونية أو الضريبية بشأن مدى ملاءمة الاستثمار في أي أوراق مالية، أو استثمار آخر أو أية استراتيجيات استثمار جرت مناقشتها أو التوصية بها في هذه الوثيقة، وينبغي للمستثمرين تفهم أن البيانات المتعلقة بالتوقعات المستقبلية الوارد في هذه الوثيقة قد لا تتحقق. كذلك ينبغي للمستثمرين ملاحظة أن الدخل من أوراق مالية من هذا النوع أو غيرها من الاستثمارات، إن وجد، قد يتعرض للتقلبات وبأن سعر أو قيمة تلك الأوراق المالية والاستثمارات يكون عرضة للارتفاع أو الانخفاض. كما أن التقلبات في أسعار الصرف قد يكون لها آثار سلبية على قيمة أو ثمن، أو الدخل المتحقق من استثمارات معينة. وبناء عليه، يمكن للمستثمرين أن يحصلوا على عائد يكون أقل من مبلغ رأسماليهم المستثمر أساسا. ويجوز أن يكون لشركة الراجحي المالية أو المسؤولين فيها أو واحد أو أكثر من الشركات الفرعية التابعة لها (بما في ذلك محلي البحوث) مصلحة مالية في الأوراق المالية للجهة أو الجهات المصدرة لتلك الأوراق المالية أو الاستثمارات ذات العلاقة، بما في ذلك المراكز المغطاة أو المكشوفة في الأوراق المالية، وخيارات شراء الأسهم أو العقود الآجلة أو الخيارات الأخرى المشتقات، أو غيرها من الأدوات المالية. كما يجوز لشركة الراجحي المالية أو الشركات التابعة لها أن تقوم من وقت لآخر بأداء الخدمات المصرفية الاستثمارية أو غيرها من الخدمات أو السعي لتأمين الخدمات المصرفية الاستثمارية أو غيرها من الأعمال من أي شركة من الشركات المذكورة في هذه الوثيقة من وثائق البحث. وشركة الراجحي المالية، بما في ذلك الشركات التابعة لها وموظفيها، لا تكون مسؤولة عن أي أضرار مباشرة أو غير مباشرة أو أي خسارة أو أضرار أخرى قد تنشأ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، من أي استخدام للمعلومات الواردة في هذه الوثيقة من وثائق البحث.

تخضع هذه الوثيقة من وثائق البحث وأية توصيات وإدارة فيها للتغيير دون إشعار مسبق. وشركة الراجحي المالية لا تتحمل أي مسؤولية عن تحديث المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من وثائق البحث. ولا يجوز تغيير أو استنساخ أو إرسال أو توزيع هذه الوثيقة من وثائق البحث كليا أو جزئيا بأي شكل أو بأي وسيلة. كما يراعى أن هذه الوثيقة من وثائق البحث ليست موجهة إلى أو معدة للتوزيع أو لاستخدامها من قبل أي شخص أو كيان سواء كان مواطنا أو مقيما في أي مكان أو دولة أو بلد أو أية ولاية قضائية أخرى، حيثما يكون مثل هذا التوزيع أو النشر أو توافر أو استخدام هذه الوثيقة مخالفا للقانون أو يتطلب من شركة الراجحي المالية أو أي من فروعها القيام بأي تسجيل أو استيفاء أي شرط من شروط الترخيص ضمن ذلك البلد أو تلك الولاية القضائية.

للاتصال

د. سلطان التويم

مدير إدارة الأبحاث

هاتف: +966 11 836 5468

بريد الكتروني: Altowaims@alrajhi-capital.com

شركة الراجحي المالية

إدارة الأبحاث

طريق الملك فهد، المكتب الرئيسي

ص ب 5561 الرياض 11432

المملكة العربية السعودية

بريد الكتروني:

research@alrajhi-capital.com

www.alrajhi-capital.com

شركة الراجحي المالية تعمل بموجب ترخيص هيئة السوق المالية السعودية رقم 07068/37

إشعار للمستثمرين الأمريكيين

إفصاح القاعدة a-615

تم إعداد هذا التقرير البحثي ("التقرير") واعتماده ونشره وتوزيعه من قبل الراجحي المالية، وهي شركة تقع خارج الولايات المتحدة الأمريكية ("الطرف الأجنبي"). وتقوم Avior Capital Markets US LLC ("Avior US")، وهي وسيط-متعامل مسجل في الولايات المتحدة، بتوزيع هذا التقرير في الولايات المتحدة نيابة عن الطرف الأجنبي. ويجوز فقط للمستثمرين المؤسسيين الأمريكيين الكبار (كما هو محدد في القاعدة a-615 بموجب قانون البورصة الأمريكي لعام 1934 ("قانون البورصة")) تلقي هذا التقرير بموجب الإعفاء في القاعدة a-615. يجب على المستثمر المؤسسي الأمريكي إجراء أي صفقة في الأوراق المالية الموصوفة في هذا التقرير من خلال Avior US.

ولا يخضع التقرير ولا أي محلل قام بإعداده أو اعتماده للمتطلبات القانونية الأمريكية أو هيئة تنظيم الصناعة المالية ("FINRA") أو غيرها من المتطلبات التنظيمية الأمريكية المتعلقة بالتقارير البحثية أو محلي الأبحاث. والطرف الأجنبي ليس وسيطاً-متعاملاً مسجلاً بموجب قانون البورصة ولا هو عضو في هيئة تنظيم الصناعة المالية أو أي منظمة ذاتية التنظيم أخرى في الولايات المتحدة.

شهادة المحلل

فيما يتعلق بالشركات أو الأوراق المالية التي يغطيها هذا التقرير، يشهد كل محلل محدد في هذا التقرير أن:

الآراء المعبر عنها حول الشركات والأوراق المالية الموضوعة في هذا التقرير تعكس آراءهم الشخصية.

لا يعتمد أي جزء من تعويضه، سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر، على التوصيات أو الآراء المحددة الواردة في هذا التقرير.

يرجى ملاحظة أن:

(أ) الطرف الأجنبي هو صاحب العمل للمحلل (المحللين) البحثي المسؤول عن محتوى هذا التقرير، و

(ب) المحللون البحثيون الذين أعدوا هذا التقرير يقيمون خارج الولايات المتحدة وليسوا أشخاصاً مرتبطين بأي وسيط-متعامل أمريكي منظم. لذلك، لا يخضع المحللون لإشراف وسيط-متعامل أمريكي ولا يُطلب منهم تلبية متطلبات الترخيص التنظيمية لـ FINRA أو الامتثال للقواعد أو اللوائح الأمريكية المتعلقة، من بين أمور أخرى، بالاتصالات مع شركة تكون أسهمها مستهدفة بالشراء أو الاستحواذ، والظهور العام، وتداول الأوراق المالية التي يحتفظ بها حساب محلل الأبحاث.

إفصاحات تنظيمية أمريكية مهمة حول الشركات المستهدفة أسهمها بالشراء أو الاستحواذ

أعد محللو الطرف الأجنبي هذه المادة لغرض المعلومات فقط ولاستخدام المتلقي المقصود. ولا يجوز لأي شخص إعادة إنتاج هذا التقرير تحت أي ظرف من الظروف. كما لا يجوز لأي شخص نسخ هذا التقرير أو إتاحتها لأي شخص آخر غير المتلقي المقصود.

تقوم Avior US بتوزيع هذا التقرير في الولايات المتحدة الأمريكية. ويقوم الطرف الأجنبي بتوزيع هذا التقرير في أماكن أخرى من العالم. وهذه الوثيقة ليست عرضاً أو دعوة من قبل أو نيابة عن Avior US أو الطرف الأجنبي أو الشركات التابعة لهم أو أي شخص آخر لشراء أو بيع أي ورقة مالية.

حصلت Avior US والطرف الأجنبي والشركات التابعة لهم على المعلومات الواردة هنا من المعلومات المنشورة ومصادر أخرى، والتي تعتبرها Avior US والطرف الأجنبي والشركات التابعة لهم موثوقة بشكل معقول.

لا تقبل Avior US ولا الطرف الأجنبي أي مسؤولية أو التزام على الإطلاق فيما يتعلق بدقة أو اكتمال أي من هذه المعلومات. وجميع التقديرات وتعبيرات الرأي والأحكام الذاتية الأخرى الواردة هنا صالحة اعتباراً من تاريخ هذه الوثيقة. وتتحمل Avior US المسؤولية عن محتوى التقرير فيما يتعلق بالأبحاث الموزعة في الولايات المتحدة.

لم تقم Avior US ولا الطرف الأجنبي بإدارة أو المشاركة في إدارة طرح عام لأوراق مالية للشركة المستهدفة أسهمها بالشراء في الـ 12 شهراً الماضية، ولم تتلقى تعويضاً عن خدمات الاستثمار المصرفية من الشركة المستهدفة أسهمها بالشراء في الـ 12 شهراً الماضية، ولا تتوقعان الحصول على تعويض عن خدمات الاستثمار المصرفية من الشركة المستهدفة أسهمها بالشراء في الأشهر الثلاثة القادمة ولا تنويان السعي للحصول عليه. ولم تمتلك Avior US ولا الطرف الأجنبي أي فئة من أوراق الملكية للشركة المستهدفة أسهمها بالشراء. ولا توجد تضاربات مصالح فعلية أو جوهرية أخرى لدى Avior US والطرف الأجنبي وقت نشر هذا التقرير. واعتباراً من تاريخ نشر هذا التقرير، لا تقوم Avior US ولا الطرف الأجنبي بعملية صناعة سوق في الأوراق المالية الموضوعة.

والإ أقصى حد يسمح به القانون، لا تقبل Avior US ولا الشركات التابعة لها أي مسؤولية من أي نوع عن أي مطالبات أو أضرار أو خسائر تنشأ من، أو فيما يتعلق ب، محتويات هذا التقرير أو استخدامه أو الاعتماد عليه أو نشره أو توزيعه أو إفشائه أو تغييره أو إعادة إنتاجه، أو أي آراء أو توصيات مسجلة فيه.

قد يتحمل المشاركون في معاملات الصرف الأجنبي مخاطر تنشأ من عدة عوامل، بما في ذلك: (1) أسعار الصرف يمكن أن تكون متقلبة وتخضع لتقلبات كبيرة؛ (2) قد تتأثر قيمة العملات بعدد من عوامل السوق، بما في ذلك الأحداث الاقتصادية والسياسية والتنظيمية العالمية والوطنية، والأحداث في أسواق الأسهم والديون، والتغيرات في أسعار الفائدة؛ و (3) قد تخضع العملات للتخفيض أو ضوابط الصرف المفروضة من الحكومة، مما قد يؤثر على قيمة العملة. ويتحمل المستثمرون في الأوراق المالية مثل ADRs، التي تتأثر قيمتها بعملة الورقة المالية الأساسية، بشكل فعال مخاطر العملة.

يجب تنفيذ جميع المعاملات من خلال Avior US، وفقاً للقوانين المعمول بها. وبالإضافة إلى ما هو وارد في هذا التقرير، يمكن العثور على إفصاحات التعارض المهمة أيضاً على <https://aviorcapital.us/us-regulatory-disclosures>، ويُشجع المستثمرون بشدة على مراجعة هذه المعلومات قبل الاستثمار.

إشعار للمستثمرين في المملكة المتحدة:

هذا التقرير، الذي أعده الطرف الأجنبي، يتم توزيعه في المملكة المتحدة ("UK") بواسطة Avior Capital Markets International Limited ("Avior UK")، الخاضعة لتنظيم هيئة السلوك المالي (FRN: 191074)، نيابة عن الطرف الأجنبي. هذا التقرير، بما في ذلك أي توصيات في هذا الصدد، يجوز توزيعه والاعتماد عليه فقط من قبل المستثمرين المؤهلين، الذين يُسمح لهم بتلقي نفس الشيء في المملكة المتحدة.

إن الأوراق المالية، أدوات سوق المال، الاستراتيجيات، الأدوات المالية أو الاستثمارية المذكورة هنا قد لا تكون مناسبة لجميع المستثمرين. والمعلومات والآراء الواردة في هذا التقرير لا تشكل توصية شخصية ولا تأخذ في الاعتبار الظروف الفردية للمستثمر. ويجب على المستثمرين اعتبار هذا التقرير كعامل واحد فقط في اتخاذ أي قرارات استثمارية، وإذا كان ذلك مناسباً، يجب عليهم طلب المشورة من مستشار استثماري. هذا التقرير ليس عرضاً، أو دعوة من قبل أو نيابة عن Avior UK، أو الطرف الأجنبي، أو الشركات التابعة لهم، أو أي شخص آخر، لشراء أو بيع أي ورقة مالية.

Avior UK لا تتحمل أي مسؤولية، أو التزام من أي نوع كان، ناشئ عن أو فيما يتعلق بمحتوى التقرير، أو استخدامه، أو الاعتماد عليه، أو نشره، أو أي توصية في هذا الصدد، وتخلى مسؤوليتها عن أي التزام من هذا القبيل.

إن شركة Avoir للأسواق المالية الأمريكية، ذات المسؤولية المحدودة، هي وسيط متعامل مسجلة في هيئة تنظيم الصناعة المالية (CRD#172595) وتم تشكيلها لذلك الغرض في ولاية دي لاوير ويقع مكتبها الرئيسي في 45 روكفلر بلازا، جناح رقم 2335، نيويورك، ولاية نيويورك 10111.

إن شركة Avoir للأسواق المالية العالمية المحدودة، تخضع تنظيمياً لهيئة السلوك المالي (FRN:191074)، ويقع مكتبها الرئيسي في الدور الرابع، شارع 17 في Swithin's Lane, London, EC4N 8AL.

شركة الراجحي المالية، شركة سعودية مسجلة في سوق الأسهم السعودي وتقدم خدمات مالية واسعة النطاق. وعنوانها المسجل هو: الوحدة رقم 1، 8467 طريق الملك فهد، حي المروج، الرياض 12263- المملكة العربية السعودية.